محصلة متعارضة

(وجهة نظر المؤرخين المصريين)(*)

ترجمة أ.د. صادق نعيمى

"تم الاعتراف بالتاريخ كعلم مستقل وقائم بذاته فى مصر مع افتتاح مدرسة الألسن، وفتح قسم بها لتعليم التاريخ يقوم بالتدريس فيه مدرسو تاريخ، وكان هذا بمثابة أول قسم تاريخ فى بلد إسلامى"[1] هذا ما بلورته كلمات جمال الدين الشيال فى مؤلفه عن التاريخ والمؤرخين فى مصر فى القرن التاسع عشر، ويضيف أنور عبد الملك – فى نفس هذا السياق – أنه "بفضل الطهطاوى وتلاميذه، وبفضل التدقيق المنهجى فى تناول الأحداث التاريخية، بدأ التخلى عن منهج التتابع الزمنى للأحداث، لصالح التاريخ بمعناه الشامل. ويتناسب هذ المفهوم الجديد للتاريخ مع ما أراده الشيخ رفاعه الطهطاوى من انفتاح مصر على العالم وعلى البشر بعد أن كانت منعزلة إبان العصر العثمانى، وهو فى ذلك يهدف لتقديم رؤية عامة يمكن للصفوة، أى للطبقة الحاكمة، اتباعها من أجل نهضة بلاده. وعندما كان الطهطاوى يقول إن مصر هى أمة، فإنه كان يفتح بذلك الطريق أمام تاريخ خاص بمصر"[2].

ولقد أثر تطور الوعى القومى، فى أعقاب ثورة عرابى والاحتلال البريطانى

(*) قام بإعداد هذا المقال الباحثان عبد الرازق عيسى ورمضان الخولى بالسيديج. وتم نشره فى المجلد الذى أشرفت على تحريره "جيلان آلوم" وحمل عنوان :
L'expédition de Bonaparte, vue d'Égypte, Egypte Monde Arabe, n° 1, CEDEJ, 1999.

تركيز المؤرخين على القضايا الداخلية مثل تاريخ الحركة القومية نفسها، والبدايات التحديثية فى مصر أو تاريخ العائلة الخديوية[3]. وتجزر هذا الاتجاه بعد إنشاء حزب الأمة فى سنة 1908 وساعدت الثقافة العلمانية التى كانت سائدة آنذاك فى الأوساط السياسية، مما أدى إلى دعم فكرة أن الأصول العلمانية الحديثة فى مصر ترجع إلى سنوات الاحتلال الفرنسى، وزادت فى عهد محمد على، وجاءت الحركة العلمانية على حساب التفكير الدينى.

فى ظل هذه البدايات، يمكن لنا أن نفهم سياسة الملك فؤاد التى اتبعها بعد إلغاء الخلافة العثمانية وسقوط الدولة العثمانية، وخاصة فيما يخص بدعم الملكية المصرية سنة 1922. وتلك السياسة التى حاولت جاهدة أن تربط تحديث مصر بأسرة محمد على، وسعت إلى طمس كل ما يمكن أن ينسب للدولة العثمانية فى هذا الصدد، وإلى أن "الأمة المصرية الحديثة" مدينة إلى أوربا أكثر من مديونيتها فى ذلك للدولة العثمانية. وقام الملك فؤاد بتشكيل لجنة من المؤرخين لها كل الصلاحيات والإمكانيات لجمع الوثائق التى تخص الأسرة العلوية، فى محفوظات القنصليات الأوربية. وكان من نتائج أعمال هذه اللجنة، أنها نشرت ثلاثين مجلداً على حساب صاحب الجلالة، وذلك من خلال الجمعية الجغرافية المصرية[4].

وتحتوى هذه المجلدات على مادة ثرية عن مصر الخديوية، بينما القليل منها عن مصر العثمانية التى لم تنل حتى الآن التعريف الكافى بها، مما يشى بقطيعة فى كتابة التاريخ بين المرحلتين التاريخيتين، ولذا فإننا نجد أن عصر محمد على يبقى بالنسبة لكثير من المؤرخين، عصر منفصل العرى عن العصور المظلمة السابقة. ومن ثمّ فإن العودة إلى الماضى تفرض نفسها.

لقد كانت البعثة التعليمية الأولى إلى أوربا سنة 1915، للتخصص فى الدراسات التاريخية مكونة من خريجى مدرسة المعلمين العليا (السلطانية)؛ ثم تبعها بعثات من خريجى الجامعة المصرية سنة 1925، ولدى عودتهم، احتل هؤلاء المبعوثون كراسى التاريخ فى الجامعة المصرية، وقاموا بتكوين جيل جديد من المؤرخين الذين درسوا

على أيديهم، وقد أسهم هؤلاء وأولئك فى تطور الدراسات التاريخية فى مصر[5]. وظهر فى منتصف الثلاثينيات ، ثلاثة رواد من المؤرخين، اهتموا – على استحياء – بمحاولة دراسة مصر العثمانية.

وبالرغم من تفاوت توجهاتهم العقلانية، حتى فيما يتعلق بالعصر العثمانى، وبالرغم من تأثرهم بالدراسات الأوربية، فإن هؤلاء الرواد الثلاثة يمثلون تياراً تأريخيا مصرياً خالصاً بدأ يسير فى خطٍ متوازٍ مع التيار الأوربى.

أول هؤلاء ، محمد محمد توفيق الذى يقدم بحثاً عن كتابة خط القرمة (غير منشور)، وقدم بعده بحثين عن "الحلقة المفقودة فى وثائق تاريخ مصر الحديث"[6]، حول مصادر التاريخ العثمانى. ولقد دفع بمحمد توفيق نحو هذه الفترة، توجهه الدينى؛ إذ كان التيار الإسلامى فى عصره يميل للدولة العثمانية، على اعتبار أن هذه الدولة كانت تمثل نظاماً سياسياً يمكن استلهامه.

وكان ثانيهم، حسن عثمان الذى كتب "المجمل فى تاريخ مصر فى العصر العثمانى"[7] الذى يمثل عملاً مهماً فى وقته بالرغم من محتواه غير العميق. وكان حسن عثمان يحث على دراسة مصر العثمانية قائلاً : "يوجد بدار المحفوظات المصرية آلاف الوثائق غير المنشورة التى تتناول جوانب أساسية من تاريخ مصر منذ بداية العصر العثمانى إلى حكم محمد على، وآلاف أخرى من هذه الوثائق فى دور المحفوظات الأوربية. ولم تزل هذه الوثائق بحاجة لمن يدرسها من الباحثين العرب"[8].

ويأتى محمد شفيق غربال كثالث الثلاثة، ولقد كان غربال واعياً بالأهمية التى يقدمها تاريخ مصر العثمانية، تلك المرحلة التى بقيت فى الظل، رغم أننا لا نستطيع أن ندرس القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر دون أن ندرس الفترة السابقة عليهما، ومن هنا عمل على نشر المصادر الأولى لهذه الفترة، وكان من بينها مخطوطة حسين أفندى الروزنامجى التى أعطاها غربال اسماً معبراً : "مصر عند مفترق الطرق"[9]، حيث يعتبر أن الحملة الفرنسية تمثل منعطفا حاسما فى التاريخ المصرى

الحديث. وعمل على نشر كتاب الجبرتى : "مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس"، إلا أنه لم يكمل نشره[10]، وكذلك كتاب عن المعلم يعقوب الذى نشره تحت عنوان : "المعلم يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع سنة 1801"[11]، وكل هذا يشهد بأن هذا المؤرخ يسعى إلى دراسة الشخصية التاريخية لمصر ومراحل تكون الهوية القومية.

وفتح إنشاء الجامعة العربية سنة 1945، صفحة جديدة للجدل الدائر حول ماهية "الأمة المصرية" هل كانت الأمة المصرية أمة قائمة بذاتها؟ أم كانت مجرد إقليم مصرى داخل الوطن العربى؟[12] وكانت هناك محاولات الإثبات لهذا الرأى أو ذلك يتم عبر البحث فى التاريخ عما يثبت هذه الفكرة أو تلك، وأدى وصول الضباط الأحرار إلى الحكم سنة 1952، إلى تقديم قراءة جديدة ليس فقط لتاريخ مصر الخديوية فى العصر العثمانى، بل وصل الأمر إلى محاولة التلاعب بالحدث التاريخى، فعلى سبيل المثال، فإن جملة عرابى التى يبدأ بها مذكراته قائلاً إن : "سعيد باشا زرع بذور النهضة الوطنية فى القلب النبيل للأمة المصرية"، قد حذفت من هذه المذكرات فى طبعة سنة 1953، التى كتب محمد نجيب مقدمتها[13].

وبقى الأمر على هذا النحو حتى سنوات السبعينيات ، أى حتى أعطى أحمد عزت عبد الكريم، تلميذ شفيق غربال، دفعة جديدة للدراسات التى تتناول العهد العثمانى ، مما جعلها موضوع اهتمام من جديد. وقد ساعد نهاية "عصر ناصر" على إزاحة عقبة فى طريق الدراسات العثمانية، وأضف إلى ذلك تأثير الأعمال الاستشراقية الأوربية[14] التى ساهمت فى ميلاد مدرسة تاريخية جديدة، يقال عنها إنها المدرسة "الأرشيفية" أو التوثيقية لأنها أعطت أهمية لدراسة الوثائق. وبالرغم من أن عزت عبد الكريم لم ينشر كتباً، إلا أنه يعد مؤسس حركة تاريخية أبرزها عبد الرحيم عبد الرحمن وليلى عبد اللطيف اللذين أشرفا على العديد من الطلاب الذين وجهوهم إلى الاهتمام بدراسة هذا العصر.

بيد أن الرهان الأيديولوجى لم يختف تماما عند دراسة التاريخ العثمانى، وظلت

الآراء السياسية تلعب فى هذه الدراسات دوراً لا يمكن تجاهله. ومن هنا فإننا نجد تيارين متعارضين: أحدهما يسارى والآخر إسلامى، لدرجة وصل معها الأمر إلى جدال عقلانى كبير شهدت الصحافة طرفا منه ، وكان أبرز الطرفين لويس عوض عن اليسار ومحمود شاكر عن الإسلاميين، ورغم أن موضع الخلاف فى البداية كان أدبياً خاصاً بتاريخ الأدب العربى، إلا أنه امتد إلى الحملة الفرنسية. ويعتبر لويس عوض الحملة بمثابة بداية التحديث فى مصر[15]، ويرد عليه محمد شاكر فى مقالين بمجلتى "الرسالة" و"الهلال"، مفنداً حججه، مشيراً فى ذات الوقت إلى أن التحديث فى مصر يرقى إلى مرحلة سابقة على الحملة، ولذا فنحن هنا أمام تيارين متعارضين، لم يلبسا إلا أن امتد تأثيرهما إلى الجامعة.

ويتمثل التيار الإسلامى فى شخص محمد محمد توفيق الذى تمكن من الترويج له فى الجامعة، وكان أبرز ممثليه هو عبد العزيز الشناوى. إن هذا الأستاذ الذى شغل نفسه طوال الحقبة الناصرية بآراء قومية فرضها على المناهج المدرسية فى دراسة التاريخ للمرحلة التعليمية قبل الجامعية، قد تحول فى سنوات الثمانينات إلى مدافع شرس عن التاريخ العثمانى . وتبلور دفاعه هذا فى كتابه : "الدولة العثمانية المفترى عليها"، وصار هذا المنهج المتحمس للدولة العثمانية، بمثابة محرك لتلاميذ وأتباع له فى جامعة الأزهر واصلوا طريقه. وبالإضافة إلى أن هذا التيار ذو ثقافة دينية أزهرية، إلا أنه يحمل بعداء للتيار الآخر الذى أطلق عليه التيار العلمانى وقد صار للتيار الإسلامى فى قراءة التاريخ أتباع كُثر ويشهد الآن نجاحا كبيراً.

ونجد على النقيض من هذا التيار، تيار يمثله محمد أنيس، ومعظم مؤيديه من اليساريين الذين يعتبرون أن الدولة العثمانية ليست سوى امتداد للنظام الإقطاعى القروسطى. وبالرغم من أن هذين التيارين يبدوان متعارضين إلا أن ثمة قواسم مشتركة بينهما، منها مثلا أن التيارين يبرزان دور شخصيات مصرية فى تاريخ مصر، منها: عمر مكرم بالنسبة للشناوى، وهمام بالنسبة للويس عوض.

وفى مقابل هذين التيارين المتعارضين جذريا تجاه العصر العثمانى ، فإن السؤال

الذى يستحق طرحه هنا كالتالى : هل كان ثمة مشروع نهضوى عرفته مصر فى ظل الحكم العثمانى، وطمسته الحملة عند مجيئها إلى مصر؟ أم علينا أن نفكر بشكل مختلف قائلين : إن الحملة هى التى أعطت إشارة البدء لهذه النهضة؟ إن جمال الدين الشيال يرد على ذلك بأن أسس النهضة الحديثة قد برزت فى المجتمع المصرى قبل الحملة[16]. ولم تنل هذه الفكرة حظها من النجاح حتى نشر بيتر جران ، المؤرخ الأمريكى، عملاً أعاد طرح هذه الفكرة. ومنذ نشر: "الجذور الإسلامية للرأسمالية، مصر 1760- 1840" [17] وعلى مدار عشرين عاما، اتسعت دائرة الجدل لدرجة يمكن معها القول إن هذا الكتاب أعطى دفعة جديدة لميلاد تفسير جديد لتاريخ مصر فى العهد العثمانى، وللدور الذى لعبته الحملة فى تحديث مصر.

توضح النبذة السابقة عن تطور الدراسات التاريخية، والمكانة التى تشغلها هذه الدراسات فيما يتعلق بأسرة محمد على وبمصر العثمانية وبالحملة الفرنسية لما تمثله من نقطة اتصال بين العصرين، أن هذه الدراسات ما زالت موضع تأثر بالتغيرات السياسية وبالمطلب الاجتماعى. ولذا بدا لنا أهمية محاورة المؤرخين المصريين واستشراف آفاق جديدة حول الحملة الفرنسية، ولقد أخذنا أساتذة تاريخ محترفين – حتى نتفادى الجدل الذى دار فى سنة 1998 حول الحملة الفرنسية ، أساتذة يعلمون التاريخ الحديث والمعاصر فى الجامعات المصرية، دون الأخذ فى الاعتبار توجههم فى علم التاريخ (انظر قائمة بأسماء هؤلاء فى الملحق). ونظراً لأننا لم نتمكن من تنظيم مائدة مستديرة، فقد أجرينا مقابلات فردية أو جماعية عندما سمحت الظروف بجمع البعض منهم معاً. إن أغلبية هذه اللقاءات قد تم تسجيلها، وإعادة نسخها حرفيا، ثم قمنا بعمل بلورة لهذه المقابلات نوردها فيما يلى .

ولكن يلزمنا أن نوضح أيضاً فى البداية المحاور الرئيسة التى دار حولها النقاش. وإذا كانت المئوية الثانية للحملة تفرض نفسها الآن، فإن المتحدثين قد تطرقوا لنقاط أخرى كذلك حتى يتسنى لهم عرض الموضوع بشكل جيد للأسباب التى ذكرناها سابقاً، ومن هذه النقاط التى تم التطرق لها عند إيضاح رؤيتهم للحملة الفرنسية،

دراسة الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد قبل الحملة، وهى النقاط التى غالباً ما يرجع إليها المدافعون عن وجهات نظر معينة فى الحملة على اختلاف وجهات النظر تلك.

ولقد راعينا عدم الاستغراق فى التفاصيل التاريخية للحملة فى مصر، حتى لا نغرق فيها، ولذا ركزنا على أن يعطينا المتحاور المتخصص نظرة شاملة تبلور تصوره عن هذا الحدث. وكان الدافع من وراء اختيار هذه الطريقة، أن أحدنا كان أثناء تدريسه فى المدارس الثانوية قد سمع أحد تلاميذه فى الصف الثالث الإعدادى يقول: لماذا كل هذه المناقشات التى يثيرها المصريون حول الحملة، ولماذا يعارضونها رغم أنه كان لها جوانب إيجابية مثل إدخال المطبعة وفك رموز حجر رشيد؟. إن هذا التلميذ يكرر بهذا أفكاراً تنشرها المقررات المدرسية ما قبل الجامعة، مقررات توافق توجه الدولة. ومن هنا يأتى المحور الثانى وأهميته، ذلك المحور الذى يتناول طبيعة تدريس المناهج التاريخية فى المدارس والجامعات.

ويفرض المحور الثالث نفسه بسبب الغموض واللبس المحيطين بالآراء والأحكام التى يحاكم بها هذا الحدث التاريخى، ويرجع هذا اللبس إلى الأدوات المعرفية المستخدمة فى تفسير أسباب ونتائج هذه الحملة. وبين مَنْ يرون فى الحملة "مشروع استعمارى"، وبين مَنْ يرون فيها "مشروع ثقافى"، فإن إعادة قراءة هذا الحدث تعد ضرورية.

وكان لزاماً علينا أن نضع هذه الحملة فى منظور يجمع بروابط معينة بين مشروع محمد على التحديثى والحملة الفرنسية، وهذا الربط يمثل مسألة مهمة فى هذه المقابلات. وليس فقط من خلال الأهمية التى يوليها المؤرخون لهذا الحدث، ولكن بسبب ما تحتله الحملة من مكانة فى "المتخيل الجمعى"، ونذكر هنا مثالاً يوضح هذا: بث التليفزيون "باليه" عنوانه: "أبو الهول ولياليه الثلاث"، الذى يعرض بونابرت ومحمد على وهما يرقصان معاً، ولكن دون أن نتمكن من معرفة ما إذا كان ما بينهما هو توافق أم تعارض؟!

وآخر هذه الموضوعات التى نعرض لها، يتمثل فى كيفية إعادة تفسير الحدث التاريخى ونقد المعطيات الراهنة. وكانت محاولة البعض للاحتفال بالحملة والبعض الآخر لإحياء الذكرى بها، قد أعاد للأذهان أهمية الجدل الدائر حول الموضوع. وكانت هناك محاولات لإقامة تظاهرات ثقافية مصرية – فرنسية تمت بين السلطات المصرية متمثلة فى وزارة الخارجية ووزارة الثقافة دون أخذ رأى المؤرخين، ولذا فإن التوظيف السياسى للتاريخ يعد بمثابة خاتمة لنا.

مصر العثمانية بين انحطاط ونهضة :

وإذا كان بعض المؤرخين يعتبرون أن الحملة الفرنسية قد جاءت لإعاقة عملية التحديث التى عرفتها مصر العثمانية، فإن الأغلبية ينكرون أصلا وجود مثل هذه العملية التحديثية، بل ينكرون وجود أية محاولة من أجل التحديث. ويشرح عبد الوهاب بكر الأمر قائلاً : "إن الوضع السياسى لم يكن يسمح أصلاً لوجود عملية تحديث لأن مصر كانت تعانى من صراع بين إبراهيم ومراد اللذين استوليا على السلطة من الدولة العثمانية التى أرسلت فى سنة 1788 حملة لمعاقبة هذين المملوكين، وكانت هذه الحملة بقيادة القبطان حسن باشا، ولكن تم استدعاؤه بعد عام بسبب استئناف النزاع مع الروس، مما مكن إبراهيم ومراد باشا من استرداد سلطتهم وأن يؤسسوا سلطة قائمة على الإكراه. ولذا فإن القول بأن هذه الفترة قد عرفت تحديثاً يعد من الأمور التى يصعب تصديقها. وإن كان لنا أن نصدق مشروعاً كهذا، فإن فترة على بك الكبير وكذلك محمد أبو الدهب هى الأوْلى بذلك، أولئك الذين حاولا انتزاع مصر من السيادة العثمانية. ولكن مشروع التحديث الذى كان له أن يبزغ فى عهد هذين الرجلين قد فشل، وأن الحملة عندما جاءت كانت مصر ترزح تحت القيادة الثنائية لإبراهيم ومراد اللذين كان همهما الأكبر هو الاستيلاء على أكبر قدر من الثروة. وفى وسط هذا المناخ، لم تكن السلطة العثمانية تمارس سوى سيادة شكلية، ولم يكن لديها أى مشروع لتحديث مصر وتمدينها. ولا يوجد ما يشير إلى أن العثمانيين أو المماليك كان لديهم مثل ذلك المشروع التحديثى".

ويساند عاصم الدسوقى معنى وجهة النظر تلك، ولكنه يبرهن عليها برؤية اقتصادية : "إننى موافق تماماً بأنه لا يجب أن نبحث دائماً عن أسباب خارجية لدراسة تحولات المجتمع المصرى، ولكن لننظر إلى وضع البلد قبل الحملة الفرنسية، فبعد ثلاثة قرون تقريباً من السيادة العثمانية، أصبحت مصر منعزلة، ولم يكن لدى العثمانيين – الذين هم فى الأصل شعب بدوى رحال فى آسيا الوسطى – ما يمكن أن يقدموه إلى مصر. وفضلاً عن ذلك ، فإن وقت استيلائهم على مصر كان مرحلة تحول التجارة عن طريق التجارة القديم حول رأس الرجاء الصالح، وكان العثمانيون فى الوقت نفسه يحرمون على المراكب الأوربية من الإبحار فى البحر الأحمر، مخافة أن يتغلغل هؤلاء الأوربيون فى الدولة العثمانية. وإذا كان قرار العثمانيين هذا يمكن تفهمه، إلا أنه كان خاطئاً، لأن التجارة فى ذلك العصر لم تكن قاصرة على عملية النقل وحسب، بل إن التجار الذين كانوا يمكثون لمدد قد تصل إلى عدة شهور فى هذا الميناء أو ذاك، كانوا حاملين لثقافات وحضارات مختلفة، ففى مصر، نجد أن سكان المناطق الساحلية المعتادين على مخالطة ثقافات مختلفة، يختلفون عن أولئك الذين يعيشون فى عمق البلاد فيما يتعلق بالمستوى الثقافى. وبما أن العثمانيين هم بدو رحل بلا حضارة، فإنهم تركوا المصريين ومجتمعهم على الحالة التى وجدوهم عليها، وأذكر على سبيل المثال نظام الطوائف الخاص بالحرف المختلفة، لأن هذا النظام يسهل لهم التواصل مع رؤساء هذه الطوائف".

على حين يرى رءوف عباس أنه : "يجب أن نحدد أولاً ماذا نعنى بمشروع تحديثى. إن هذا المشروع – حسب تصورى – هو حركة أمة ما بسبب تأثير نخبة أو بسبب تيار عام فى المجتمع، حركة تسعى إلى تحسين الوضع القائم. إن التاريخ يعلمنا أن هذه الحركة لا توجد إلا إذا حدث تغيير موضوعى فى بنية المجتمع، بمعنى آخر يجب ظهور قوى جديدة يمكن لها أن تعتبر أن التغيير سوف يكون من صالحها. فعلى سبيل المثال فتحت أيديولوجيا التنوير طريق التطور الاجتماعى

والفكرى فى القرن الثامن عشر فى أوربا، تطور كان يصب فى صالح عملية التصنيع. فهل عرفت مصر مثل هذا التغيير؟ إن هذا السؤال يدفعنا إلى التساؤل فوراً حول أهداف الحملة. هل كان لديها عند رحيلها من فرنسا مشروعاً حضارياً أو ثقافياً؟ وهل ترك هذا المشروع أثراً له فى مصر؟ فى اعتقادى أن الإجابة تأتى بالسلب لأن هذه الحملة لم يكن لها إلا هدفاً سياسياً ولم تكن تهدف سوى خدمة المصلحة الفرنسية. ولكن بالرغم من أنها لم تكن تهدف إطلاقاً إلى دفع المجتمع المصرى نحو الحضارة إلا أن نتائجها كان لها جانب حضارى. إن الوصف الذى نراه عند الجبرتى للمجتمع المصرى يمكن أن يعطينا إجابة دقيقة. إن نقل العلم الحديث يفترض توفر رغبة فى تقبله عند المتلقى. إن هذا الموقف الإيجابى نجده على سبيل المثال لدى حسن العطار الذى كان شاباً وقت الحملة، ذلك الشاب الذى قرر دراسة الفرنسية والذى شجع بدوره تلميذه رفاعة الطهطاوى. وبهذا ولو لدى بعض المصريين الرغبة فى فهم ما يجرى لدى الآخر، وتعد هذه الرغبة بمثابة الخطوة الأولى على طريق المعرفة والتقدم. وعندما نكون مستعدين للاعتراف بأن شيئاً ما يمكن أن يوجد دون أن نعرفه، ونريد معرفته، فإن هذا يعد أمراً إيجابياً. إن هذا هو الأساس الذى شيد محمد على مشروعه على أساسه. وفى المقابل فإن حراس التراث ممثلين فى علماء الأزهر، قد تبنوا خطاً مناهضاً ومعادياً. ولكن أولئك الذين اتهموا ولى النعم باستدعاء النصارى لدفع عجلة التقدم المعرفى كانوا يتلقون الرد التالى من الطهطاوى : "جاء فى الحديث : اطلبوا العلم ولو فى الصين" . وتوازى مع هذا التغير فى الموقف، تصور جديد عما يجب أن تكون عليه السلطة السياسية التى ينتظر الجميع منها أن تحقق العدالة. ولقد كانت السلطة السياسية أثناء الحملة عاجزة عن تحقيق العدل بين الرعايا الذين قادوا عملية المقاومة ضد المحتل. وقد جد جديد بعد الحملة، إذ جاء محمد على بالانتخاب من قبل القادة الشعبيين، ولولا القطيعة التى أحدثتها الحملة فيما يتعلق بالتصورات السابقة عليها، لكان من الصعب أن نتصور مثل هذا الانتخاب الذى غيَّر من شكل السلطة السياسية. إن التجربة التى عاشها

المصريون أثناء الحملة جعلتهم يقتنعون أن المماليك والعثمانيين ليسوا بموضع ثقة، بمعنى آخر أن إيجاد عقد اجتماعى آخر أصبح واجباً".

بينما يعتبر عماد أبو غازى أن "القطيعة هى أمر قديم وسابق على الحملة على مصر". وبالنسبة لمصر، كما هو الحال فى سوريا، فإن الاحتلال العثمانى هو المسئول عن التخلف الحضارى فى هذين البلدين. لقد احتفظ هذا الاحتلال بمفاهيم إقطاعية حافظت على بنى المجتمع القروسطى دون حراك لمدة تقارب القرون الثلاثة أى من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر، ودون السماح بأية تغييرات يمكن أن تأتى من داخل المجتمع.

وعندما جاءت لحظة الصدام مع الآخر متمثلة فى الحملة الفرنسية وحملة فريزر بعدها، صار الأمر متأخراً جداً من أجل إدخال إصلاحات من الداخل – فى حين أن مصر وسوريا كانتا أكثر تقدماً من أوربا حتى عصر الدولة "المملوكية"، كما نرى ذلك فى مجال الطب حيث نجد مستشفى السلطان قلاوون الذى شهد تقدماً طبياً وجذب إليه أطباء المشرق. أما فى مطلع القرن التاسع عشر، فإن الأمة قد صارت مستهلكة وتابعة فى المجال الطبى للغرب الذى صار المرجع بلا منافسة فى مجال التقدم، وكان هذا التراجع الفاضح فى التنمية يرجع للاحتلال العثمانى. "لنأخذ مثالاً آخر، وهو كتابة التاريخ . لقد كان فى القرن الخامس عشر (التاسع الهجرى) توجد مدرسة تاريخية مصرية تماماً، يمثلها أفضل تمثيل المؤرخ المقريزى، الذى بلغ تألقاً فى هذا العلم بفضل منهج التحليل ومعالجة الأحداث المعقدة مثل قوانين الاقتصاد. لقد أُهمِل هذا المنهج فى ظل الاحتلال العثمانى، بل لا يوجد أى وجه للمقارنة بين المؤرخين العثمانيين فى سوريا ومصر، وبين مؤرخ مثل المقريزى أو ابن خلدون. وكان يجب الانتظار وقتاً طويلاً حتى ميلاد الإنسانيات التى جاءت لاحقة على نهضة علوم الطبيعة، تلك الإنسانيات التى جاءت إلينا من الغرب، كما هو الحال بالنسبة لنظام الجامعة الحديثة.

وماذا نقول عن مجال الفنون. يجب أن نقوم بزيارة للمتحف الإسلامى حتى نقتنع أن الفنون تطورت من العصر الجاهلى حتى الدولة المملوكية. وتغير كل شىء مع الاحتلال العثمانى، فإن الفنون تأثرت بموتيفات أوربية وبتقنية وأساليب مأخوذة من أوربا الشرقية، لأن هذا يتناسب مع ذوق الطبقة الحاكمة الذى سعى إلى تحويل الذوق الاجتماعى على مزاج ذوق النخبة السياسية. إن القطيعة فى هذا المجال، حدثت مع الاحتلال العثمانى وليست مع الحملة الفرنسية. إن الرسومات المأوربة التى نجدها فى "وصف مصر" التى يعتبرها البعض بمثابة إقصاء لفنانين عاجزين عن التحرر من منظور أوروبى للجمال، إن هذه الرسومات ما هى إلا انعكاس لتبنى العثمانيين للذوق المتأورب".

أخيراً يرى يونان لبيب رزق أنه "يكفى أن نشاهد الخريطة فى ذلك العصر لكى نلقى وراء ظهورنا فكرة أن هناك نهضة عثمانية، اللهم إلا إذا كان يعنى هذا المشروع الشرقى الذى كان مؤسساً على نهضة دينية والعودة إلى العصر الذهبى. ولكن إذا كان الأمر يعنى تحديثاً على الطريقة الغربية الذى يفترض وجود دولة مركزية وعلم تجريبى واقتصاد رأسمالى.. إلخ. فإن مثل ذلك المشروع لم يكن موجوداً، إذ لم توجد ثقافة علمانية ولا منهج علمى تجريبى ولا اقتصاد رأسمالى باستثناء وجود تجار أجانب يمكن اعتبارهم نمط من الاقتصاد الرأسمالى".

أما فيما يتعلق بأنصار الرأى المعاكس، مثل عبد الله عزباوى : "كان هناك بداية نهضة فكرية فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر. وأدل مظاهر هذه النهضة كانت تتمثل فى النقد الموجه لكتابة الحواشى والشروح على الكتب القديمة، كما يعد ذلك من إعادة صياغة للأفكار القديمة! إن مؤلفات "الصبَّان" فى النحو العربى وكل مؤلفات "الزبيدى" وخصوصاً "تاج العروس" الذى يعد موسوعة ضخمة أو التعليق على كتاب "إحياء علوم الدين" للغزالى يمثلون حلقة مهمة فى هذه النهضة. وبعد ذلك بقليل نجد أن الجبرتى يجدد فى كتابة التاريخ من خلال رفضه التام لمنهج "سلسلة الإسناد" الذى كان متبعاً فى الطريقة التقليدية فى كتابة التاريخ.

وأخيراً نجد حسن العطار – أستاذ الطهطاوى – الذى أدخل توجهات فكرية جديدة. وصحيح أن هذه النهضة الفكرية كانت متعلقة بالعلوم الإسلامية التى بدأت تتعرض للنقد، ولم تكن متعلقة بالعلوم التطبيقية، إلا أن هذه العلوم لم تكن مهملة تماماً فى العصر العثمانى. فنجد مثلا حسن الجبرتى أبو عبد الرحمن، كان شغوفاً بعلم الفلك، كما هو الحال لدى الأمير عبد الرحمن كتخدا، وكان هناك آخرون يهتمون بالرياضيات. وكان هذان العلمان يدرسان فى البيوت، وليس فى الجامع الأزهر حيث لم تكن هذه المناهج ضمن برامج الدراسة، وكان هذا التعليم الخاص شديد التكلفة. يقول الشيخ المحلى الذى كان يعلم الرياضيات : "إننى لا أعطى العلم رخيصاً" ، وفى هذا دليل على أن الطلاب الذين كانوا يأخذون دروساً خصوصية فى الحساب والرياضة كانوا يدفعون أجراً مرتفعاً. أن يتناسى البعض أحياناً أن هذا التعليم الموازى للتعليم الرسمى فى المدارس القرآنية أو فى الجامع الأزهر إنما يرجع إلى سقوط الدولة الفاطمية، وتاريخ إعلان دار الحكمة، حيث كانت تعلم الفلسفة. ومنذ ذلك الوقت، اختفت المؤسسة الرسمية المنوط بها تدريس العلوم. ولملء هذا الفراغ الذى أحدثه إغلاق دار الحكمة ، استمر العلماء فى التدريس ولكن فى بيوت الطلاب الراغبين فى ذلك. وفى وضع كهذا فإن الدولة لم تعد تمول المؤسسات العلمية، وكان الجامع الأزهر يمول من أموال الوقف المخصصة له، وكانت هذه الأموال تمنح لكبار علمائه الذين كانوا يحصلون على مشروعيتهم من خلال تدريس العلوم الشرعية، وقد عرف الفقه تطوراً فى نهاية القرن الثامن عشر. وكان الشيخ محمد الأمير، المفتى المالكى، من أوائل الذين سعوا إلى تطوير الفقه بحيث يستند إلى القرآن والسنة عند إصدار الفتوى، وذلك بهدف العودة بالفقه إلى نقائه فى عصر أئمة الفقه الأوائل. وقد تميز هذا الشيخ المالكى عن معاصريه الذين استندوا إلى آرائهم وآراء سابقيهم على النحو الذى كان سائداً منذ القرن العاشر (الرابع الهجرى).

إن هذه الصحوة التى عرفتها مصر فى نهاية العصر العثمانى ، ليس فيها ما يدعو

إلى الدهشة على نحو ما تذهب لطيفة سالم عندما تقول : "إن هذه الصحوة تمثل رد فعل لمرحلة من الضعف والتراجع، حيث يبزغ وسط مرحلة التراجع صحوة ما. وليس ثمة ما يدعو إلى الشك أن نهاية القرن الثامن عشر قد شهدت نوعاً ما من الأمل والصحوة. ويرجع ذلك إلى حالة مراجعة ظهرت بين علماء الأزهر الذين كانوا يلعبون دوراً مهماً فى المجتمع المصرى فى نهاية العصر العثمانى وفى أثناء الحملة الفرنسية وثمة شواهد عدة على ذلك، وأن كل شىء لم يكن مظلماً، ولكن لا نستطيع أن نفكر أن الحملة عملت صدمة وليس صراع حضارات كما تحاول النظرية الحالية إبرازه. إنها إذاً "صدمة ثقافية" تمثلت فى المجتمع المصرى الذى رأى أناسًا جددا (الفرنسيون) يصلون ومعهم أفكارهم وقيمهم التى تتعارض جذرياً مع ما كان عليه المجتمع المصرى الذى كانت قيمه على خلاف مع القيم الأوربية، وترى أن الجبرتى كان مندهشاً من الزى العسكرى، وكان يتساءل: كيف يمكن لهؤلاء الجنود أن يتحركوا فى أرض المعركة بزى كهذا؟! وكان الجبرتى يتندر بالحديث على طريقة أكلهم وشربهم ولبسهم، ونجد نفس رد الفعل عند زيارة رفاعه الطهطاوى لباريس: فنراه يقول إن الفرنسيين جاءوا بثقافة مختلفة تسببت فى رد فعل متفاوت. إذ يراها البعض لا تستحق الأخذ بها، فى الوقت الذى يراها الآخرون مدعاة للتقليد لأنها أكثر تقدماً، وإذا أردنا السير على طريق التقدم فعلينا أن نحذوا حذوها. ولقد كان محمد على بالذكاء الذى جعله يفهم ذلك، وهو ما اتبعه فى مشروعه.

إن الصحوة قد تعود إلى سنة 1795، على ما تذهب إليه "مهجة جودة"، أى إلى الوقت الذى تم عمل ميثاق يبلور أمل وطنى ودستورى، وعندما جاءت الحملة، تحول هذا الوعى بالذات إلى نضال ضد الإمبريالية الغربية. ويضيف "أحمد عبد الرحيم"، أنه من الصحيح أن العديد من الدراسات الحديثة قد أظهرت أن هناك ما يمكن تسميته ببدايات صحوة فكرية فى نهاية القرن الثامن عشر، وقد شملت هذه البدايات الفكرية فى المجالات النقلية والعقلية، ولكن يتطلب الأمر أيضاً إعادة قراءة فى ضوء المصادر التى خرجت من طى النسيان.

الحملة الفرنسية

فى المناهج الدراسية والتعليم الجامعى

يحسن بنا أن نقول فى البداية إن القليل من الأعمال العلمية قد تناولت الحملة الفرنسية، كما يرى "حمادة إسماعيل"، وأن الدراسات القليلة التى تناولتها، كانت دراسات فردية وبوسائل شخصية بالرغم من أهميتها فى التاريخ المصرى، وغريب أن نجد أن المؤسسات العلمية لم تعطها أى اهتمام. ويظهر اللا اهتمام هذا فى أن هذه المؤسسات تفتقر إلى النضج الكافى ، على نحو ما يذهب عزباوى، إذ كان على هذه المؤسسات توجيه المشروعات البحثية فيما يتعلق بالموضوعات الهامة. ولكن يرى ناصر إبراهيم أن دراسة الحدث (الاحتلال الفرنسى) دراسة موضوعية بعيداً عن التوجهات السياسية والايديولوجية – يتعين أن يستند فى الأساس إلى وثائق تلك الفترة، ولما كان ما يزيد عن ثلثى وثائق الحملة موجود فى باريس، فإن الوثائق المتاحة فى القاهرة لا تتيح للمؤرخ أن يرسم لوحة كاملة للحدث ، وما يقوم به البعض من دراسات اعتماداً على ما هو متاح إنما ينتج صوره مبتورة للحدث ككل. وكثير من هذه الوثائق المحفوظة فى دار الوثائق القومية بالقاهرة يصعب قراءتها لأنها ليست أصل الوثائق ولكن نسخة مكتوبة فى معظمها بخط اليد من خلال المجموعة التى كلفها الملك فؤاد الأول بنقلها من الأرشيف الحربى بباريس. ولذا فعلى الباحثين الذهاب إلى باريس، ولكنهم لا يستطيعون الحصول على المساعدة من أجل ذلك من المؤسسات التى يعملون بها. وفى ظل ظروف كهذه، فإن الجامعات المصرية فى وضع لا يسمح لها بالمساهمة فى تجديد المعرفة بالحملة، وبالتالى بتشكيل الرأى العام حول الموضوع ولذا ستظل الحملة – فى رأى ناصر إبراهيم – فى حاجة إلى من يميط اللثام عن كثير من الحقائق المجهولة الخاصة بها والتى يمكن بسهولة استكشافها من فحص أصول الوثائق.

ويلخص عاصم الدسوقى قائلاً : " إن النظرة السائدة عن الحملة لا ترى فيها إلا عملاً عسكرياً إمبريالياً، وأن الصورة التى نحتفظ بها عنها تتمثل فى بونابرت وهو راكب حصانه داخلاً الجامع الأزهر بعد ثورة القاهرة الأولى. بالرغم من أن سليم الأول – إذا صدقنا ابن إياس – كان أكثر وحشية لأنه تتبع معارضيه حتى داخل مآذن المسجد لكى يقتلهم وهم يحتمون فيها. ولكن تعد الظروف القائمة ذات تأثير على معايير الحكم، أكثر من تأثير الرؤية العلمية" . ويضيف رؤوف عباس أن "هذه الأحكام المسبقة تؤثر حتى على المؤرخ فيما يتعلق بالفترة التى يدرسها، ولذا فلكى نتحدث عن مقاومة الاضطهاد يتعين علينا – على سبيل المثال – أن نعرف معرفة تامة طبيعة الشخصية المصرية وكيفية تعاملها مع الأحداث. إن زيادة الضرائب مثلاً لا يقود حتماً إلى تمرد لأن زيادة الضرائب كان مستمراً فى العهد العثمانى، فى المقابل نجد أن المصرى يثور ويتمرد عندما يصبح هو وعائلته أو بيته عرضة للتهديد أو الانتهاك وعندما تهان معتقداته الدينية".

إن التربية المنهجية وتكوين المفاهيم يحدث غالباً فى المرحلة ما قبل الجامعية، التى يتشكل خلالها وعى الفتيان والفتيات تجاه ماضى بلادهم، أى كان مجال تخصصهم لاحقاً. ولذا فإن المناهج التعليمية التى توافق عليها الدولة ذات أهمية، بل إن التوجه الذى تنحاه هذه المناهج، قد يصبح مزعجاً فى حال تغير النظام السياسى. ويذهب "كمال مغيث" أن التاريخ أكثر هذه المناهج عرضة للتلاعب لأن "الدولة تنظر إليه على أنه وعاء ملىء بأشياء كثيرة، تأخذ منه ما تراه صالحاً. ومنذ وقت طويل، فإن التاريخ يستخدم فى سبيل تبرير وجود النظام القائم. ولذا فليس بمستغرب أن تجد أنه فى ظل الاحتلال البريطانى والملكية، كانت الحملة تمثل بداية مرحلة التحديث فى مصر. أما عندما وصل الضباط الأحرار إلى الحكم، فإن هذه الحملة،

صارت تعالج على أنها أول مشروع إمبريالى غربى، والآن فإنها تعالج على أن لها نتائج إيجابية، وذلك فى العلاقات المصرية – الفرنسية الجيدة.

ويرى عاصم الدسوقى الذى شارك فى وضع منهج الصف الثالث الثانوى : "إن الصعوبة تكمن فى التحرر من المصطلح القديم الذى ورث عن المرحلة الاشتراكية ، ذلك المصطلح الذى يشكل عقبة فى سبيل الوصول لمعالجة علمية لهذا الحدث. ورغم أن مناهج التعليم ما قبل الجامعى تحوى دائماً الخطوط العريضة المعتادة، إلا أننا نولى اهتماماً أكثر بالجهود التى بذلت من أجل بناء النهضة أكثر من الأهمية التى نعطيها للنزاعات والحروب. ولقد أوضحنا أن الحملة بذرت بذور الصراع بين الفكر الدينى والفكر العلمانى، صراع انتهى فى عهد محمد على بتأسيس المدارس المدنية، وبذلك تأسس ما يمكن تسميته "بالثنائية الثقافية". إن التدخل فى توجيه المناهج لا يقتصر على بعض الجمل الإنشائية التى تعبر عن فكرة ما، بل يصل الأمر إلى حذف موضوعات معينة كما حدث مع حذف الفصول الخاصة بالحروب الصليبية وذلك بناء على توجيهات الوزير، كما يذكر عبد العزيز سليمان نوار أحد المشاركين فى وضع هذه المناهج، وبعد ذلك ترى أن الوزير يقدم له الشكر من قبل المؤلفين فى الصفحة الأولى من المنهج.

إن كل المؤرخين يتفقون على ضحالة المنتج العلمى المصرى عن الحملة ويؤكد عبد اللطيف الصباغ وخالد الناغية، على خطورة الغموض الذى يمكن أن ينشأ فى عقول الشباب حتى من بينهم أولئك الذين يتخصصون فى الدراسات التاريخية : "ويلزم بذل بعض الجهد لكى تحررهم من الأفكار التى تلقوها من قبل وبقوا معتقدين فيها منذ المرحلة المدرسية".

الحملة الفرنسية بين
المشروع الاستعمارى والتاثير الثقافى

يعتبر الكثيرون من المؤرخين أن "المشروع الاستعمارى" الذى أفرز الحملة يأخذ بعداً أكثر مما يأخذه "البعد الثقافى" فى هذا المشروع : "إن القول بأن الحملة قد جاءت بمشروع حضارى لصالح المصريين، يفتقد – حسب تقدير عبد الحميد سليمان – إلى الموضوعية، لأن فرنسا فى ظل الظرف السياسى الذى عاشته وقت الحملة، وكذلك وضعها الاجتماعى والاقتصادى عند إرسال الحملة، لم يكن ليسمح لها بأن ترسل جيشاً فى مشروع له مخاطره، من أجل انتزاع مصر من يد المماليك والعثمانيين الذين كانوا يتعاملون بسوء مع المصريين. بينما الحقيقة تتمثل فى أن بونابرت، بعد ما حققه من انتصارات ما وراء جبال الألب أى فى إيطاليا والنمسا، كان يراوده حلم إنشاء إمبراطورية ما وراء البحار، بينما كانت حكومة الإدارة تسعى إلى التخلص من هذا الجنرال شديد الطموح، أكثر مما كانت تحلم بغزو ومغامرات استعمارية.

ويرى عبد الوهاب بكر إنها حملة "عسكرية ذات طابع استعمارى بحت، ولم يكن لها أية أهداف ثقافية، إن مثل تلك الأهداف لا تتحقق بالطرق العسكرية. إن البعثة العلمية أو الثقافية يمكن أن تحقق أهدافا بالإقناع وبالكلمة وبالفعل وليس بالسيف أو المدفع. وتعرف أن بونابرت جاء مدججا بالسلاح، وكان هو عسكرى جاء ليحقق أهداف قادته السياسيين فى حكومة الإدارة".

وتضيف سيدة حسنى أنه من الصحيح أن "الحملة الفرنسية قد جلبت معها المطبعة، وهذا أمر طبيعى لأنها جاءت إلى بلد يتحدث اللغة العربية، وهى فى حاجة إلى مخاطبة سكانه بالمنشورات المحققة لأهداف الحملة، والمعروف أنهم أخذوها معهم وقت رحيلهم عن مصر. وإذا كان بونابرت قد اصطحب معه علماء عدة،

فهذا راجع إلى أن وجودهم ضمن الحملة، يعد أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف الحملة العسكرية. وفى أفضل الأحوال، يمكن اعتبار ما قدمته الحملة بمثابة دس للسم فى العسل".

وعلى العكس يعتبر عاصم الدسوقى أن الكلمتين اللتين تمثلان محور النقاش حول الموضوع هما: الإمبريالية التى تعرف على أنها "سياسة دولة ما تسعى إلى إخضاع دولة أخرى، وهذا ما حدث بالنسبة لمصر أثناء الحملة، ولكن هناك جانب آخر من المسألة وهو أن الحملة لم تكن عسكرية فحسب، فعلى عكس كل الغزو الذى تعرضت له مصر حتى الحملة، فإن هذه الأخيرة قد جلبت معها علماء، وأن بونابرت نفسه كان متأثراً بالشرق الذى اكتشفه من خلال رحلة فولنيه.

ولقد كان بونابرت يهدف إلى إنشاء مستعمرة دائمة وليس إلى قطع الطريق بين إنجلترا والهند، ولذلك فقد سعى إلى معرفة المجتمع، وطلب من علمائه أبحاث مفصلة عن الأسعار والأوزان ووحدات القياس ونظام الأراضى بالإضافة للعادات والتقاليد، ولقد كانت هذه الدراسات تهدف إلى دعم قدرة القائد، وكان كل هذا النشاط فى المجال الثقافى ومجال المعلومات حول مصر، فى خدمة المشروع السياسى. ولا يمكن تقييم الحرب على أسس أخلاقية ، لأن كل حرب هى غير أخلاقية. ولذا فإن تقييم الحملة على أساس بعدها الثقافى، سيكون استنتاجًا خاطئًا لأنه لا يمكن الحصول على نتائج أخلاقية من حدث غير أخلاقى".

ويختتم كمال مغيث قائلاً : "إن الحملة هى لا محالة عمل استعمارى ولكن التاريخ ليس مسألة قيم وأفكار، ولكن التاريخ يتحدد بدراسة الأحداث، ولذا فيجب أن نقبل على أساس هذه الأحداث أن الحملة الفرنسية قد أحدثت بالفعل تغييرات جذرية وإن حملة بونابرت على مصر لا يمكن أن تقارن بغزو هولاكو لبغداد، وادعاء العكس قد يقود إلى استخلاصات سطحية".

بونابرت ومحمد على بجوار أبى الهول

توجد فكرة متداولة الآن تقول إن محمد على تلميذ بارع لبونابرت لأنه فهم جيداً مشروعاته التحديثية لمصر. ولتحليل وقراءة هذه الفكرة بشيء من التعمق، يقول رؤوف عباس : "إن الرابطة التى تجمع بين الاثنين قائمة أحياناً، وغير موجودة بالمرة فى بعض الأحيان". إن محمد على هو الوحيد الذى فهم المشروع السياسى للدولة العثمانية، وقد أحس ما آلت إليه الدولة العثمانية من ضعف، ومن تفوق الجيش الفرنسى، ولذا نراه يدرك الخطر الذى يمكن أن يترتب على ذلك. وبما أنه كان عثمانياً حتى النخاع، فإنه سعى لمحاولة معالجة ضعف هذه الدولة. وأدرك أن القوة الحقيقية تكمن فى الشعب الذى ظهر وعيه ودوره قبل الحملة وأثنائها. وفى الوقت الذى ظن فيه العثمانيون أن قوة القادة المحليين قوة عابرة وأن كل شيء سوف يرجع إلى ما كان عليه الحال قبل الحملة، وفى نفس الوقت كانوا يطالبون بدفع الضرائب عن السنوات الثلاث التى شهدت وجود الفرنسيين فى مصر- كان محمد على فى الوقت ذاته قد استطاع أن يستوعب الدرس من التجربة الفرنسية، وحول هذه النقاط يمكننا أن نجد علاقة بين الحملة الفرنسية ومحمد على، إلا أنه بقى على نحو دائم يبدى الاحترام للشرعية العثمانية حتى أثناء حروبه فى بلاد الشام، وهذا ما يمكن استنتاجه من المباحثات التى جرت مع القناصل، وإذا كان محمد على أراد أن يتنحى السلطان محمود، فقد أراد أن يتولى ابن هذا السلطان مكان أبيه، ورغم أن الولد كان صغيراً، ولكن قد يسمح له هذا بأن يكون وصياً على عرش السلطنة العثمانية.

أما باقى السياسات التى اتبعها محمد على فلا علاقة بينها وبين الحملة الفرنسية. ولقد كان الشغل الشاغل له ، وهو أن يستجلب تكنولوجيا غربية تسمح له أن يكون قوة عسكرية، وكل ما خلا ذلك كان فى سبيل خدمة هذا الهدف، ويدخل فى سبيل هذا الهدف أيضاً ما قام به من أجل مركزية مصادر الدولة وتحول بنية الإنتاج.

إنه كان يريد أن يحقق مشروعه بإنشاء قوة عسكرية دون أن يكون تابعا لأية قوة أخرى. وإن ما يجهله الكثيرون ، هو أن محمد على استعان فى البداية بالإيطاليين من أجل خلق تعليم حديث ومن أجل الترجمة. ولم يستعن بالفرنسيين إلا فى سنة 1825 أى بعد سقوط إمبراطورية نابليون بونابرت وبالتالى لم يكن ثمة ما يخشاه من فرنسا، وأضف إلى ذلك أنه لم يكن يتعامل مع إيطاليا أو فرنسا على أنهما دولتين بل كان يتعامل مع أفراد أو وسطاء أو مندوبين فى مرسيليا، وكان التعامل يتم بشكل فردى وحسب شروطه هو. ولذا فإن مشروع محمد على لايدين إلا بالقليل جداً للحملة".

ويعتبر محمد الحناوى أن "التقريب بين الاثنين لا يتم إلا على أنهما عسكريان فى الأساس. ورغم أن المقارنة بين الاثنين أمر شيق، إلا أنه يجب أن تتم على أساس وجوه الاختلاف بين الاثنين، وليس على وجوه التشابه بينهما، وبالرغم من تقارب عمريهما، إلا أن الرجلين يختلفان فيما يتعلق بتدخلهم فى مصر، فمحمد على كان ضابطاً فى الجيش العثمانى، وكان ألبانياً مسلماً، وكان فرداً من أفراد الجيش الذى قاده مصطفى باشا إلى مصر لمقاتلة الفرنسيين. أما بونابرت فقد كان قائداً للجيش الفرنسى الغازى لمصر، جيش ذى مشروع استعمارى. وقد استند الأول على زعماء شعبيين وكان يطلب منهم النصح وقد نال احترامهم، أما الثانى فكان يتحدى الشعب، ولم يتواصل مع المصريين إلا من خلال وسطاء وهم المشايخ الذين لم يخلصوا له. وعندما توطدت سلطة محمد على استطاع أن يقضى على كل المعارضين له سواء من الشعب أو من المماليك وأخضع كل البلاد تحت سلطانه، وكان بونابرت مختلفاً فى كل شىء عن المصريين؛ أصله ودينه ومعتقداته وعقليته، ولذا فإنه لم يستطع أن يدفع بالبلد نحو التهدئة، بل كانت فى تمرد مستمر . إن المشروع المصرى لبونابرت لم يهدف إلا إلى تحقيق الأهداف والمصالح والحلم التوسعى لدولة أوربية، فى حين كان مشروع محمد على يتسم بطابع شخصى، إذ كان يسعى لأن يجعل من

مصر بلداً تكون فيه سلالته ملوكاً لها. وإذا كان هذا وذاك قد عملا على وضع ثروات مصر فى خدمة مشروعيهما، فلم يكن لهم نفس النتائج إذ نجح محمد على فيما فشل فيه بونابرت. وأخيراً فإن المقاومة الشعبية كان لها دور حاسم فى زعزعة وجود بونابرت مصر، وتأكيد سلطة محمد على".

التوظيف السياسى للتاريخ :

إن الجدل الحاد الذى تشهده الصفحات الأولى للصحافة المصرية بمناسبة المئوية الثانية للحملة يفرض علينا أن نتحدث عن المحور الأخير حول العلاقة التى يمكن أن تكون بين إحياء ذكرى الحدث التاريخى والسياسة التى يتبناها سواء المؤيدين لإحياء الذكرى أو المعارضين لها تجاه الرأى العام. ومن المفارقات أن نجد أن وجهتى النظر الرسميتين المصرية والفرنسية قد غابتا وسط هذا الجدل الإعلامى. وعندما أراد المسئولون المصريون التعليق على الاتهامات الموجهة ضدهم لأنهم أرادوا إحياء الذكرى كانوا يكتفون بما يشبه الدفاع عن الذات أكثر مما يبدون من وجهات نظر منطقية للدوافع التى جعلتهم يفكرون فى إحياء الذكرى.

وكانت أول وجهة نظر معارضة لهذه الاحتفالية ترى أن ثمة علاقة بين الحملة الفرنسية وفلسفة التنوير. وكانت هناك وجهات نظر جيدة ترى أن تبرير التوسع الأوربى فى آسيا وإفريقيا الذى نراه فى الخطاب الإنسانى حول "المهمة الحضارية" لأوربا، كان لها ما يمكن أن يبررها فى وقتها، ولكنها لم تعد صالحة اليوم فى كتابة التاريخ إلا فى أضيق الحدود. أما وجهة نظر المؤيدين لإحياء الذكرى هو أنهم كانوا ينكرون أن "السنة الفرنسية – المصرية" كانت تهدف إلى إحياء ذكرى الحملة. وقد تضمنت هذه السنة برنامجاً لترجمة بعض النصوص الأدبية ضمن مشروع أطلق عليه اسم : "آفاق مشتركة". وكانت تشرح هدى وصفى مدير مسرح الهناجر أن "الهدف من مشروع الترجمة هذا أن نعرف القارئ العربى بآراء فرنسيين غير معروفين أو

بوثائق لا يعرفها هذا القارئ عن مشروع تحديث مصر فى عهد محمد على وذلك فى جانب منه، وفى جانب آخر يسعى المشروع إلى ترجمة نصوص من العربية إلى الفرنسية أو العكس. وقد اقترحنا أن تقدم مصر فى هذا المشروع فى كل صورها الحضارية وكل مراحلها التاريخية فرعونية كانت أما هيلينية، وكل الفترات غير المعروفة بشكل كاف لدى الأوربيين"[18].

وقد انتقل الصراع من مستوى الجدل الفكرى إلى مستوى سياسى. فيقول مثلاً المعارضين لهذه السنة المصرية – الفرنسية : "إن هذه السنة أظهرت وجود لوبى مشكل من مجموعة صغيرة من الفرانكفونيين أو المتفرنسين ممن ليس لديهم ولاء مصرى رغم أنهم يسيطرون على السياسة الثقافية لمصر" على نحو ما نقرأ لصلاح عنانى فى "أخبار الأدب". وقد أجاب المعارضون لهم : "ولما لا؟ فإننا قادرون أن ندافع عن مصالحنا، وأن المعارضين لهذه السنة هم مجموعة محدودة معارضة للتبادل الثقافى مع الغرب، أو إنهم مجموعة مؤيدة للثقافة الأمريكية، ولذا فهى منزعجة من تقوية العلاقات الفرنسية المصرية. وقد اعتبر كل فريق أن مصلحة مصر فى خطر. وهل فى ظل هذه الأجواء يمكن أن نسعى إلى التعرف على حقيقة المسألة ؟ ولكن مع مَنْ؟ وكيف وخاصة أن الطرفين على تناقض تام..؟. وفى هذا المناخ يقول فهمى هويدى : "إلى من يمكن أن نشتكى فى ظل هذه الفضيحة التى يسعى البعض لتوريطنا فيها" فى إشارة إلى تواطؤ السلطة السياسية فى هذه الاحتفالية.

ولقد كان بإمكان المؤرخين أن يقوموا بدور الوساطة وأن يساعدوا الرأى العام للخروج بوجهة نظر بدلاً من الرأى القائل : "مَنْ ليس معى هو بالضرورة ضدى" ولكن مع بعض الاستثناءات. لقد كان غياب المؤرخين عن ساحة المناقشة والجدال ملحوظاً تماماً. وقد سألنا بعض من أولئك الذين سعوا لمناقشة الأمر بعيداً عن وجهتى النظر المتعارضتين، فرد قائلا: "إن المسألة فى أساسها

مسألة سياسية": وإن التظاهرات الثقافية المصاحبة للمئوية الثانية للحملة كانت من قبل فرنسا أداة لخدمة السياسة الفرنسية فى العالم العربى، على نحو ما تذهب "مهجة جودة"، وتضيف: "إن فرنسا تحاول أن تبرر الحملة تحت دعوى قدم العلاقة بين مصر وفرنسا". ويضيف "عماد هلال" أن الخريطة الثقافية توظف من أجل خدمة مصالح أخرى، وعلاوة على ذلك، فإن هذا الحدث أظهر أن ثمة تصفية حسابات بين المؤسسات الرسمية وأفراد لا ينتمون لهذه المؤسسات". ويعتبر "محمد عفيفى" أن "الدولة أصرت على تقوية علاقاتها مع فرنسا – ولنقل بصراحة – أرادت أن تعمل هذا نكاية فى الولايات المتحدة الأمريكية. ويتناسب هذا مع تطلعات بعض الفرنسيين وبعض المصريين، أما الأمور الأخرى فما هى إلا تصفية حسابات". وحسبما يراه عبد الوهاب بكر، فإن الصدام الذى حدث بين السياسى والفكرى تتحمل مسئوليته الحكومة المصرية التى أعماها حسن العلاقات المصرية الفرنسية فجعلها تقبل الاقتراح الفرنسى دون أن تأخذ فى الاعتبار طبيعة الحدث المراد إحياء ذكراه، وقد أدى هذا إلى ما نراه من شقاق شديد بين الرأى المستنير ورجال السياسة.

ويرجع رءوف عباس كل هذا الأمر إلى "فقر الحياة السياسية والثقافية فى مصر مما جعل الناس بلا موضوع يتداولوه فى مناقشاتهم". هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أراد آخرون أن "يهاجموا وزير الثقافة فاروق حسنى، ولم يجدوا أفضل من هذه القضية للهجوم عليه. وكل هذا مجرد دوافع شخصية بسيطة، ولكنها دمغت بالبعض لأن يأخذ موقفا ومع أى المعسكرين ينحاز.. إلى من ينادون بإحياء الذكرى أم المعارضين لها". وكان من الصعب على المؤرخين أن يجدوا مكانهم فى ظل هذا الجدال. وإذا كانت "لطيفة سالم" تعتبر أن انسحاب المؤرخين راجع إلى سلبيتهم، فإن الأغلبية ترى أن شدة المعركة الإعلامية قد جعلتهم لا يتشجعون للمشاركة، كما يرى محمود صالح منسى وحماده إسماعيل،

ويذكرنا محمد عفيفى أنه "ليس من المعتاد أن المؤرخ يصبح صحفياً ويحتل مكاناً مهماً فى وسائل الإعلام".

ونرى أن هناك فى المقابل ملاحظتين قد نالتا إجماعاً منهما وهما أن توقيت اختيار احتفالية : "آفاق مشتركة" كان على وجه الخصوص توقيت غير موفق؛ إذ كان من الأولى اختيار تاريخ اكتشاف حجر رشيد أو ظهور الطبعة الأولى من كتاب "وصف مصر" ، أو تاريخ أول بعثة علمية إلى فرنسا، بدلاً من اختيار تاريخ نزول بونابرت على شواطئ الإسكندرية. وكان بالإمكان التأكيد على العمق التاريخى للتبادل الثقافى بين مصر وفرنسا دون أن نجرح مشاعر أى من الفريقين. وتتفق – أخيراً – كل الآراء على الطريقة التى يمكن أن نخرج منها من سوء الفهم هذا من خلال تكوين فريق من الباحثين يُكلف بعمل دراسات جادة عن الحملة على مصر، فريق يعمل برعاية من الجامعات المصرية والفرنسية وتقديم كافة التسهيلات للباحثين من الجانبين.

هوامش

1- جمال الدين الشيال : "التاريخ والمؤرخون فى القرن التاسع عشر" القاهرة، النهضة المصرية، ص 58.

2- أنور عبد الملك : "نهضة مصر"، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1983، ص 227.

3- الشيال ، مرجع سبق ذكره، ص 200-201.

4- يشكل مجمل هذا الأرشيف الروسى، الذى نشره رينيه كاتوى فى ثلاثة أجزاء، ويتكون الجزء الثانى من مجلدين، بينما نشر المحفوظات الفرنسية جورج دوان وادوار دريو وفرانسوا شارل – رو، ونشر الأرشيف اليونانى أ.جـ. بوليتيس، ونشر الأرشيف الإيطالى أسد رستم، أما عن مجمل الفرمانات السلطانية (1597-1904) فقد نشرها وترجمها من التركية للفرنسية هايم نعوم أفندى.

5- الشيال، ص 202.

6- مجلة "الهلال" عددى مايو ويونيه 1941. والنسخة الوحيدة من رسالة محمد محمد توفيق، موجودة فى مكتبة جامعة القاهرة ويبدو أنها اختفت. ومن بين الذين رجعوا إلى هذه الرسالة ستانفورد شو فى كتابه : "الإدارة وتطور التنظيم المالي لمصر العثمانية : 1517-1798"، المنشور فى جامعة برنستون سنة 1962.

7- حسن عثمان برنستون : "المجمل فى التاريخ المصرى فى العصر العثمانى" ضمن كتاب: "المجمل فى تاريخ مصر"، القاهرة، مطبعة عيسى الحلبى، 1942.

8- حسن عثمان : "منهج البحث التاريخى"، القاهرة، دار المعارف، 1965، ص 62.

9- محمد شفيق غربال فى تحقيقه لمخطوطة حسين أفندى الرزنامجى : "ترتيب الديار المصرية: مصر عند مفترق الطرق"، حوليات كلية الآداب ، جامعة القاهرة، الجزء الثانى ، 1936.

10- "المجلة المصرية التاريخية" القاهرة، أكتوبر، 1942.

11- محمد شفيق غربال : "الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع مصر فى سنة 1801"، القاهرة، دار المعارف، 1932.

12- أنور عبد الملك، مرجع سبق ذكره، ص 229.

13- نفسه، ص 239.

14- أبرز الدراسات التى تعبر عن هذا الاتجاه الدراسة التى قام بها ستانفورد شو، مرجع سبق ذكره.

15- لويس عوض : "المؤثرات الأجنبية فى الأدب العربى الحديث"، القاهرة، معهد الدراسات العربية، 1962، مجلدان، وانظر كذلك "تاريخ الفكر المصرى الحديث"، القاهرة، دار الهلال، 1969.

16- الشيال، مرجع سبق ذكره، الصفحات من 195-197.

17- بترجران : "جذور الرأسمالية الإسلامية فى مصر"، ترجمة محروس سليمان، مراجعة رءوف عباس ، القاهرة، دار الفكر، 1993.

18- أخبار الأدب، عدد 146.

* * *

obeikan.com